Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain
1001 Connecticut Ave NW, Suite 205 • Washington, D.C. 20036 • (202) 621-6141 • www.adhrb.org • @ADHRB

15 December 2014

His Holiness, Pope Francis I
Apostolic Palace
00120 Vatican City

صاحب القداسة

أنا أكتب بالنيابة عن أمريكيون من أجل الديموقراطية و حقوق الإنسان (ADHRB)، و معهد البحرين لحقوق الإنسان ,(BIRD) و اثنينتين من منظمات حقوق الإنسان الدولية غير الحكومية، الملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

ونحن سعداء لدعم رسالتك للتسامح الديني، والثناء الترويج للحوار والتعايش السلمي بين جميع أفراد المجتمع في البحرين. بالرغم من ذلك، نحن قلقين حول ما كشف عنه مؤخرا حول الفساد واختلاس الأراضي من قبل الديوان الملكي البحريني، مما جعل الولايات المتحدة قلقة حول طبيعة منح الأراضي البحرينية التي أهديت للكنيسة الكاثوليكية لبناء مجمع الكنيسة الجديدة في عوالي، البحرين. بالإضافة لذلك، وبالنظر إلى السجل الحافل لحكومة آل خليفة في مجال حقوق الإنسان، نحن نعتقد أن الكنيسة الكاثوليكية يجب أن تعيد النظر في الشراكة مع الديوان الملكي في هذا المشروع أو أي مشاريع مستقبلية حتى يتم دعم و حماية التسامح الديني، و حرية التعبير و حرية التجمع وغيرها من الحقوق السياسية وحقوق الإنسان في البحرين.

منظمة أمريكيون من أجل الديموقراطية و حقوق الإنسان في البحرين ADHRB ، تأسست في الولايات المتحدة من أجل تعزيز حقوق الإنسان في العلاقات الثنائية بين البلدين. بالرغم من ذلك، حكومة البحرين و منذ عام ٢٠١١، تصدع الحراك السلمي المطالب بالتغيير و الحقوق بعنف شديد.

قد توسعت ADHRB في عملها دوليا، لتشمل العمل مع أعضاء الأمم المتحدة في نيويورك و جنيف، و الإتحاد الأوربي و البرلمان الأوربي و منظمات أوربية أخرى في بروكسل.

نعمل و بشكل دؤوب مع منظمة شقيقة، مقرها في لندن BIRD، من أجل عمل ضغط دولي من أجل انخراط دولي أكبر مع البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي لمعالجة مختلف مجالات حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية في هذه الدول الخليجية.

وكما تعلمون، في فبراير عام 2011، خرج أكثر من نصف سكان البحرين في احتجاجات سلمية ضد عدم المساواة الهيكلية والفساد والقمع وعدم وجود تمثيل للحكومة. وردا على ذلك حكومة البحرين، بدعم من المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وجهت قوات الأمن لقمع المتظاهرين. وأدى هذا القمع العسكري إلى الآلاف من الاعتقالات، وأدى استخدام الحكومة للقوة المفرطة إلى مئات الإصابات وعشرات الوفيات.

فرقت قوات الحكومة الاحتجاجات، لكنها فشلت في إسكات دعوات الإصلاح. بدلا من الالتفات لهذه النداءات، تستمر الحكومة في اضطهاد الرجال والنساء والأطفال على أفعالهم السلمية. اليوم، هناك الآلاف من السجناء السياسيين في سجون البحرين، بما في ذلك أطفال لا تتجاوز أعمارهم عشر سنوات من العمر. وحكم على هؤلاء المعتقلين لسنوات في السجن بتهمة ارتكاب جرائم مثل "الاحتجاج غير القانوني" أو إهانة الملك. الحكومة تخضع هؤلاء السجناء لمضايقات شديدة وسوء المعاملة، بما في ذلك اللإعتقال التعسفي والتعذيب والقتل خارج نطاق القضاء.

في مايو 2014، الملك حمد زار الفاتيكان حيث قمتم جلالتكم وهو بنقاش ودي يركز على مواضيع متنوعة ذات اهتمام مشترك، وأشرتم بالخصوص إلى الالتزام اتجاه السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الترويج إلى حوار والتعايش السلمي بين كل أعضاء المجتمع. بينما، الحكومة الخليفية لم تزل تواصل العمل على التمييز المنهجي ضد أكبر مجموعة إسلامية في البلد- المسلمين، الشيعة. أغلبية سكان البحرين الشيعة يظلون مكبوتين اقتصادياً في كلا القطاعات الحكومية والخاصة، بتمثيل ناقص قاسي و مهمش سياسياً، ومساجدهم قد استهدفت بالتهديم بشكل متكرر.

في نفس الوقت، استراتيجية حكومية لتجنيس مجموعات دينية وثقافية أخرى وصلت لحد 30000 باكستاني قد تجنس في البحرين- عملت على تشويه وتمييع النظام الديموغرافي التاريخي للبلاد بينما تهمش غالبية البحرين الشيعة الأصليين. يمكن ملاحظة هذه السياسة بوضوح عندما منح الملك حمد الجنسية إلى الأسقف كارميلو بالين؛ النائب الرسولي لشمال جزيرة العرب بعد مكوثه في البلاد لأقل من سنة، بينما في نفس السنة، نزع الجنسية من 18 شيعة بحرينيين أصيلين كرد على مطالباتهم بإصلاحات حقوق الإنسان في المملكة.

بمعطى تجاهل آل خليفة القائم منذ مدة طويلة و ذا الأساس العريض لحقوق الإنسان في البحرين، نحن في المجتمع البحريني لحقوق الإنسان قلقين من بيانات الكنيسة الكاثولوكية العلنية المادحة لدعم الملك البحريني "للتعايش والتسامح بين كل الأديان". نحن كذلك قلقين على قبول 9000 متر مربع منح الأراضي من الملك حمد لبناء أكبر كنيسة كاتدرالية في المنطقة سيرى كمؤشر لدعم علني إضافي لحكومة آل خليفة وسياساتها القمعية.

مؤخراً، معلومات جديدة قد برزت إلى النور بخصوص الاكتساب المشكوك فيه للعائلة الحاكمة البحرينية وتطور الأراضي العامة، تالية تحقيق في العمق في هذا الموضوع من قبل تايمز الاقتصادية. التقرير يفصل منح الأراضي ذات ال22بليون دولار أمريكي التابعة للعائلة الملكية عبر البحرين. كثير من هذه الأرض، قد كشف التقرير أنها قد تكون حق العامة، مخصصة من قبل االعائلة الحاكمة خلال مشاريع استصلاح الأرض خلال الخمسة عشر سنين الماضية من حكم الملك حمد. هذه الأراضي حينها كانت تنمي ثروة العائلة المالكة من خلال استثمارات في تطوير كثير من هذه الخطط إلى سكن راقي وتطورات تجارية في وقت البحرين تعاني فيه من أزمة سكن. التقرير أيضاً ناقش الطبيعة الغاية السرية للحد لممتلكات العائلة المالكة من الأراضي، وأيضاً لطرق الحصول على هذه الأراضي. بمعطى غموض ممتلكات آل خليفة للأراضي و الطبيعة المشكوك فيها لاكتسابات الأرض السابقة عبر البلاد، نشعر بأن الخطط بناء أكبر كنيسة في المنطقة على احتمال أرض ممنوحة مشكوك فيها، يمكن أن يفاقم توترات دينية وسياسية في البحرين ويدعو لجدال في الخارج.

لذلك، و بسبب منهجية انتهاكات حقوق الإنسان المنتشرة في البحرين، وخاصة انها تستهدف أكبر طائفة دينية في البلاد، وذلك في ضوء ما كشف عنه مؤخرا فيما يتعلق بتملك عائلة آل خليفة الغير قانوني للأراضي، ندعو الكنيسة الكاثوليكية لوقف بناء مجمع الكنيسة الجديد في عوالي ، وإعادة النظر في شراكة الكنيسة مع الديوان الملكي البحريني في هذا المشروع أو أي مشاريع مستقبلية. بالإضافة لذلك، نطلب من قداستكم توجيه وزراء وحكومة الكرسي الرسولي للادلاء علنا وإدانة الأزمة المستمرة لحقوق الإنسان في البحرين. وأخيرا، نرجو من قداستكم أن يصلي في دعم لإقامة حوار صريح ومفتوح نحو التصدي لسوء معاملة، ومنح التعويضات للضحايا، ودعم الإصلاح الشامل والرأفة لحقوق الإنسان.

تقبلوا فائق تحياتي

حسين عبدالله

Husain Abdulla,
Executive Director, Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain (ADHRB)

Bahrain Institute for Rights and Democracy (BIRD)

CC: Cardinal Secretary of State Pietro Parolin
Archbishop Paul Richard Gallagher, Secretary for Relations with States for the Holy See
Bishop Camillo Ballin, Apostolic Vicar of Northern Arabia
Archbishop Giorgio Lingua, Apostolic Nuncio to Iraq and Jordan
Archbishop Carlo Maria Viganò, Apostolic Nuncio to the United States
Archbishop Antonio Mennini, Apostolic Nuncio to the Court of St. James's
Archbishop Silvano Maria Tomasi, Permanent Observer of Holy See to the United Nations in Geneva